رؤية
التجمع اليمني للإصلاح
لأسس بناء الجيش ودوره

المقدمة لمؤتمر الحوار الوطني
المنعقد خلال الفترة
18 مارس 2013 _ 25 يناير 2014 م

www.alislah-ye.net

التجمع اليمني للاصلاح
YEMENI ISLAH PARTY

بسم الله الرحمن الرحيم

مشروع رؤية الإصلاح لأسس بناء الجيش ودوره

مقدمة:

قال تعالى: (وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل). الأنفال. وقال تعالى:(الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون). الأنعام . وقال تعالى:(لإيلاف قريش* إيلافهم * رحلة الشتاء والصيف* فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف). قريش.

إن استقرار الأوضاع الداخلية وتوفير الطمأنينة للأفراد والجماعات وحماية المؤسسات الدستورية للدولة وترسيخ النهج الشوروي الديمقراطي وضمان مبدأ التداول السلمي للسلطة وصون السيادة الوطنية والحفاظ على كيان المجتمع الحضاري مقدمات لازمة لإنجاز مهام البناء والتنمية الشاملة وتحقيق المشروع الحضاري اليمني، بيد أنه من غير المتصور إمكانية تحقيق كل تلك الأمور وتجسيدها واقعاً ملموساً ما لم تبن المؤسسة العسكرية والأمنية على أسس إيمانية ووطنية صحيحة تنأى بها عن كل الولاءات والأهواء والعصبيات الضيقة.

ولذلك فإن إصلاح القوات المسلحة وإنهاء حالة الانقسام والشخصنة التي تعاني منها، وإعادة تحديد مهمتها بحيث تكون توفير الأمن ضد التهديدات الخارجية وتجنب أي دور أمني داخلي لها،

وإضفاء الطابع المهني لها بعيداً عن التدخل في الحياة السياسية، ووضع الأسس التي تضمن عدم الاستحواذ أو التسيُّد على المناصب العسكرية العليا فيها لفترة طويلة من قبل المتنفذين أو مقربيهم، وإعادة تشكيلها وهيكلتها، وتحديد حجمها بناء على متطلبات المهام التي يفترض ان تقوم بها...

وكذلك فإن إصلاح جهاز الشرطة من جهاز لقمع المواطنين والتجسس عليهم إلى هيئة مدنية تتولى الحفاظ على أمن المواطن وحرياته وحقوقه، وتمثل حجر الزاوية في المجتمع السلمي الديمقراطي.

كل ذلك أمر ضروري لإعادة مكانتهما ودورها الصحيح بعد الثورة لتتوافق مع النماذج الديمقراطية ويعدَّان ركنان أساسيان لتحقيق الاستقرار والتنمية...

لذلك فإن علينا أن نعمل على أن تبنى سياستنا الدفاعية على الأسس والمبادئ والأهداف والسياسات الآتية:

أولا: الأسس والمبادئ:

١. القوات المسلحة هي الدرع الواقي لليمن الموحد وعليها يقع الدور الأساس في حماية الوطن وصون وحدته وحراسة ثرواته، والحفاظ على قيمه ومثله، وتراثه وحضارته ونظامه الجمهوري ووحدته الوطنية والشرعية الدستورية.

٢. الجيش مؤسسة وطنية يجب الابتعاد بها عن الحياة السياسية والولاءات الحزبية والمناطقية، والعشائرية، والمذهبية، أو ولاءات ضيقة، أو أي صراعات أخرى تخرجها عن دائرة واجبها.

ثانيا: العقيدة العسكرية للجيش:

إن لكل جيش عقيدته العسكرية التي تنبثق في الأساس من عقيدة الدولة وقيمها وظروفها التاريخية والاجتماعية ووضعها الجيوبوليتكي[١]، ونظامها السياسي، وقدرتها الاقتصادية، والتهديدات التي تواجهها...

وبناء عليه فإن العقيدة العسكرية لقواتنا المسلحة ترتكز على العقيدة الاسلامية التي تتميز بطابعها السلمي والدفاعي، وإن توجهات قواتنا المسلحة: يمنية عربية إسلامية، وذلك على النحو الآتي:

أ- تنبثق عقيدة القوات المسلحة من العقيدة الإسلامية للدولة المنصوص عليها في دستور الجمهورية اليمنية بأن الإسلام دين الدولة.

ب- تتمثل عقيدة القوات المسلحة في الدفاع عن سيادة الوطن ووحدته واستقلاله وحماية أراضيه واجوائه ومياهه الإقليمية.

١) مفهوم " الجيوسياسية " أو" الجيوبوليتيكية " هو ترجمة للكلمة الانجليزية "Geopolitics" الجيوسياسية وتعني بلغة مبسطة: السياسة المتعلقة بالسيطرة على الأرض وبسط نفوذ الدولة في أي مكان تستطيع الدولة الوصول إليه.

ثالثا: الأهداف الاستراتيجية للقوات المسلحة:

أ- الحفاظ على سيادة الوطن واستقلاله ووحدته وسلامة أراضيه.

ب- تأمين وحماية أراضي اليمن واجوائه ومياهه الإقليمية.

ج- حماية ثروات البلد من أي اعتداء خارجي.

د- حماية النظام الجمهوري واختيارات الشعب.

رابعا: المهام الاستراتيجية للقوات المسلحة:

١. تأمين الحدود السياسية للدولة ومياهها الإقليمية وأجوائها، والدفاع عنها ضد أي تهديدات.

٢. تدريب أفرادها والمحافظة على حالة الاستعداد والجاهزية العالية لمواجهة أي تهديدات مفاجئة.

٣. مساعدة أجهزة الدولة في مواجهة الأزمات والكوارث.

٤. المشاركة في مهام حفظ السلام الإقليمية والدولية.

٥. المساهمة في حماية الممرات وطرق التجارة الدولية البحرية وحمايتها من القرصنة وغيرها.

خامساً: السياسات العامة لبناء الجيش:

١. بناء القوات المسلحة على أسس وطنية ترتكز على الدستور والقانون واحترام إرادة الشعب وخياراته وقراراته.

٢. بناء السياسة العسكرية اليمنية لتحقيق المصالح الوطنية وحماية الدولة ومكتسباتها وإرثها الوطني.

٣. أن يكون وزير الدفاع مدنياً.

٤. بناء القوات المسلحة بناء وطنيا دون تمييز أو محسوبية، وإيجاد فرص متكافئة لجميع أبناء الوطن في القبول في الأكاديميات والكليات والمعاهد والمدارس العسكرية وفق معايير وضوابط موضوعية وعلمية بعيداً عن المجاملات والمحسوبية.

٥. وضع الأسس والمعايير والضوابط العلمية الصارمة للتعيين تمنع استحواذ منطقة أو أسرة بعينها على المناصب العليا في القوات المسلحة.

٦. منع تشكيل أي قوات خاصة لا تتبع وزارة الدفاع وخارج إطار القانون.

٧. منع توظيف أقارب رئيس الجمهورية ووزير الدفاع إلى الدرجة الرابعة في جميع فروع القوات المسلحة.

٨. الاهتمام بالدراسات والأبحاث العسكرية وتطوير مناهج الأكاديميات والكليات والمعاهد والمدارس العسكرية، والتركيز على التدريب والتأهيل المستمر للقوات المسلحة.

٩. سن التشريعات ووضع الأسس والمعايير الموضوعية والعلمية الصارمة التي تكفل تنظيم عملية الترقيات وإسناد المسئوليات ومنح الأوسمة ومختلف الحوافز المادية والمعنوية على أسس ومعايير موضوعية وعلمية على أساس الأقدمية والكفاءة والنزاهة.

١٠. تطبيق قانون التقاعد والتدوير الوظيفي بما يسهم في خلق روح التنافس الصحيح، وتطوير القدرات في الجيش.

١١. إنتهاج سياسة التعليم الإلزامي لمحو الأمية بين أفراد القوات المسلحة بأقصر مدة ممكنة، وإتاحة الفرص أمام الراغبين منهم وتشجيعهم لمواصلة التعليم في مختلف المجالات والتخصصات.

١٢. تنمية الروح الوطنية في صفوف القوات المسلحة وتثقيف المقاتل ثقافة إسلامية وطنية تجعل منه جندي العقيدة والوطن يدافع عنهما ويبذل روحه في سبيلهما.

١٣. سن التشريعات التي تكفل توفير أسباب الحياة الكريمة وضمان حصول أفراد القوات المسلحة على كافة حقوقهم وتحقيق الضمان والرعاية الاجتماعية المثلى لأفراد القوات المسلحة وأسر الشهداء وجرحى الحرب والمعاقين.

١٤. تحييد القوات المسلحة عن الحياة السياسية والحزبية والولاءات الضيقة بحيث يكون ولاؤها لله والوطن، ومنحازة لمصالح الشعب وخياراته فقط.

١٥. عدم اشتراك القوات المسلحة في أي انتخابات أواستفتاء.

١٦. توازن القوى الرئيسة في القوات المسلحة:(برية – بحرية ودفاع ساحلي– جوية ودفاع جوي – قوات حرس حدود)، بحسب النسب المتعارف عليها دولياً، مع التركيز على القوات البحرية.

١٧. تفعيل جهاز التوجيه المعنوي للقوات المسلحة، ومده بالعناصر الوطنية المؤهلة لرفع الروح المعنوية، وغرس العقيدة الإسلامية لدى جميع منتسبي القوات المسلحة.

١٨. وضع الأسس والقواعد اللازمة للخدمة العسكرية الإلزامية، بما في ذلك المرتبات والحقوق الكاملة والعيش الكريم للملزمين بالخدمة العسكرية.

١٩. توفير الرعاية الصحية الكاملة لأبناء القوات المسلحة وأسرهم.

٢٠. وضع الأسس وسن التشريعات الواضحة للتقاعد تحفظ حقوق منتسبي القوات المسلحة، وتمنع التعسف والإقصاء لأي فرد فيها.

٢١. تبعية القوات المسلحة بجميع فروعها لوزير الدفاع في كافة شئونها.

٢٢. تطوير نواة الصناعة العسكرية الذاتية، والاستفادة من خبرات الدول التي قطعت شوطاً كبيراً في هذا المجال.

٢٣. الاستفادة من التكنولوجيا والتقنية الحديثة لتطوير وتحديث الأسلحة والمعدات والأنظمة، بما يلبي تنفيذ المهام المنوطة بالقوات المسلحة.

والله نسأل أن يكلل الجهود بالتوفيق والسداد،

والحمد لله رب العالمين،

وصلى الله وسلم على سيدنا مُحَمَّد وآله وصحبه.